لمحة عامة

"الإنسان هو الثروة الحقيقية لأي أمة". بهذه الكلمات بدأ تقرير التنمية البشرية لعام 1990، مبشراً بنهج جديد في الفكر الإنمائي. فقد يبدو من البديهي اليوم أن الهدف من التنمية هو تهيئة بيئة يعيش فيها الإنسان حياة مديدة ملؤها الصحة والإبداع. ولكن لم يكن هذا هو الحال دائماً. وكان من الأهداف الرئيسية لتقرير التنمية البشرية على مدى الأعوام العشرين الماضية، التأكيد على أن الإنسان هو أساس التنمية وجوهرها.

ويكرّس تقرير التنمية البشرية لهذا العام صحة هذا النهج، الذي أطلقه منذ 20 عاماً. وهو اليوم أكثر صلة بالواقع من أي وقت مضى، حيث الحاجة ملحة إلى مواكبة ما يشهده العالم من تغيير، وإيجاد السبل لتحسين رفاه الإنسان. والواقع أن التنمية البشرية فكرة دائمة التطور، وليست مجموعة من المفاهيم الثابتة والساكنة. ومع التغيير الذي يشهده العالم لا بد وأن تتغيّر الأدوات والمفاهيم التحليلية. ولذلك يتناول هذا التقرير كيفية تعديل نهج التنمية البشرية بحيث يصلح لمواجهة التحديات التي تشهدها الألفية الجديدة.

وفي الأعوام العشرين الماضية، أحرزت التنمية البشرية تقدماً كبيراً في نواحٍ عديدة. فالناس اليوم يتمتعون بصحة أفضل، ويعيشون حياة أطول، ويحصّلون مستويات أعلى في التعليم، ويحظون بالإمكانات للحصول على مزيد من السلع والخدمات. وما تحقق من تحسّن في الصحة والتعليم شمل حتى البلدان التي تعيش ظروفاً اقتصادية صعبة، وما أحرز من تقدّم لم يقتصر على مستوى الصحة والتعليم والدخل، بل شمل قدرة الناس على اختيار قادتهم، والتأثير على القرار في الشأن العام، واكتساب المعرفة.

ومع ذلك، ليس كل ما شهدته الأعوام الماضية مشرفاً. فقد ازدادت مظاهر عدم المساواة، سواء أكان داخل البلدان أم فيما بينها، وانتشرت أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، وكثرت التباينات في الإنجازات المحققة. وشهد سكان بعض المناطق، مثل جنوب أفريقيا والاتحاد السوفييتي السابق، فترات من التراجع وخصوصاً في المجال الصحي، وظهرت مخاطر جديدة تتطلب مواجهتها ابتكار سياسات عامة تسمح بمعالجة الأضرار وتقليص الفوارق وبتطويع قوى السوق لتحقيق الفائدة للجميع.

وتتطلب معالجة هذه القضايا أدوات جديدة. ولذلك يضيف هذا التقرير إلى مجموعة أدلّة التنمية البشرية ثلاثة مقاييس جديدة، هي دليل التنمية البشرية المعدّل بعامل عدم المساواة، ودليل الفوارق بين الجنسين، ودليل الفقر المتعدد الأبعاد. وقد استُمدّت هذه المقاييس المبتكرة من التطوّر الذي شهدته النظرية وطريقة القياس بحيث تؤكد أهمية أثر عدم المساواة والفقر على عملية التنمية البشرية. وكان القصد من هذه المقاييس الإضافية إثراء النقاش والمضي به إلى ما هو أبعد من التركيز على الأرقام الإجمالية التقليدية.

والتحديات التي يواجهها عالم اليوم تستلزم رؤية جديدة على مستوى السياسة العامة. فالتنمية البشرية لا تتحقق بحلول فورية، ولا بعصا سحرية، بل هي نتيجة للسياسة العامة المتّبعة ومفعولها. فنحن، أولاً، لا نستطيع الافتراض بأن التنمية في المستقبل ستكون تكراراً لإنجازات الماضي: ففرص اليوم والمستقبل تفوق ما شهده الماضي في الكثير من المجالات. وثانياً، أثبتت التجارب المتنوعة والظروف المختلفة أن من غير الممكن تعميم الوصفات على صعيد السياسة العامة، بل من المستحسن التركيز على مبادىء وتوجيهات أساسية. وثالثاً، لا بد من معالجة التحديات الطارئة، وأبرزها تغيّر المناخ.

والتحديات الماثلة في الأفق كثيرة، بعضها يرتبط بالسياسة العامة، إذ يجب أن تكون السياسات

الإنمائية محلية المنشأ، وأن ترتكز على مبادئ صلبة وراسخة؛ وبعضها يرتبط بمشاكل، تتجاوز قدرة الدول منفردة، وتتطلب مؤسسات عالمية خاضعة للمساءلة الديمقراطية. ولهذه التحديات أثر على توجيه أعمال البحث أيضاً، بحيث يتعمّق التحليل في توضيح أسباب ضعف العلاقة بين النمو الاقتصادي والتحسّن في الصحة والتعليم، وكذلك في أثر تعدد أبعاد الأهداف الإنمائية على الفكر الإنمائي.

في الأعوام الماضية أحرزت التنمية البشرية تقدماً كبيراً في نواح كثيرة، ولكن ملامح الصورة ليست كلها مشرقة

عشرون عاماً من التنمية البشرية

قبل عشرين عاماً، شهد العالم عقداً مثقلاً بالديون وسياسات التكيّف والتقشّف، بينما كانت تجتاحه موجة من التحوّلات السياسية. وفي هذا الجو المفعم بالتطوّرات المتسارعة، ظهر تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأول ليكون خير تعبير عن الاتجاه الإنساني، إذ دعا إلى اعتماد نهج جديد يضع الإنسان في صلب الاقتصاد والتنمية. وهذا النهج الذي استمد جذوره من رؤية جديدة للتنمية، كان ثمرة حماس المؤلّف الرائد للتقارير الأولى، محبوب الحق ورؤيته المبدعة، وكذلك ثمرة جهود زميله أمارتيا سن.

وفي العدد العشرين نعيد التأكيد على الأهمية الدائمة للتنمية البشرية، ونبيّن بُعد الرؤية التي يرتكز عليها نهج التنمية البشرية، والطبيعة الجديدة للمفاهيم والمقاييس والسياسات التي يتضمنها، وما أسهمت به من أفكار هامة حول أنماط التقدّم، وكيفية رسم معالم الطريق نحو التنمية التي أساسها الإنسان.

ففي عام 1990، بدأ تقرير التنمية البشرية بتعريف التنمية البشرية على أنها التنمية "التي توسّع خيارات البشر"، وتكرّس حقهم في الصحة والتعليم، وفي الحياة المديدة. كما أكد التقرير أن مفهوم التنمية البشرية والرفاه لا يقتصر على هذه الأبعاد، بل يتجاوزها ليشمل مجموعة من الإمكانات والقدرات، منها الحريات السياسية، وحقوق الإنسان. وهذا يذكّر بما قاله آدم سميث عن "القدرة على عيش الحياة من غير خجل". والاستحسان الذي لاقاه التقرير من الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والباحثين ووسائط الإعلام لم يكن سوى دليل على الأثر العميق الذي أحدثه هذا النهج المبتكر في الأوساط المعنية بالتنمية وخارجها.

تأكيد مجدّد

على الرغم من الحذر الذي يلاحظه القارئ في التعبير عن الرؤية الجديدة للتنمية البشرية في التقرير الأول، سرعان ما أصبح اختصار هذه الرؤية "بتوسيع خيارات البشر" تعريفاً شائع الاستخدام. وهذا الوصف أساسي لكنه غير كاف. فالتنمية البشرية تعني إدامة النتائج الإيجابية وتثبيتها عبر الزمن، كما تعني مكافحة الأنماط والممارسات التي تُفقر البشر، وترسّخ القمع، وتكرّس الإجحاف الهيكلي. وهكذا يصبح تطبيق مبادئ عامّة مثل الإنصاف، والاستدامة، واحترام حقوق الإنسان، ضرورة ملحّة.

والصفة الملازمة لتقليد التنمية البشرية، هي الارتكاز على نهج متحرك ودائم التطوّر. وفي هذا التقرير إعادة تأكيد على هذه الصفة بصيغة تتناسب مع ممارسات العمل الإنمائي في الواقع، ومع الأدبيات الأكاديمية حول التنمية البشرية ونهج الإمكانات:

> التنمية البشرية هي توسيع لحريات البشر فيعيشوا حياة مديدة ملؤها الصحة والإبداع، ويسعوا إلى تحقيق الأهداف التي ينشدونها، ويشاركوا في رسم مسارات التنمية في إطار من الإنصاف والاستدامة على كوكب يعيش عليه الجميع. فالبشر أفراداً وجماعات، هم المحرك لعملية التنمية البشرية، وهم المستفيد منها.

وفي هذه الصيغة إعادة تأكيد على جوهر التنمية البشرية، على ما تقوم عليه من أسس الاستدامة والإنصاف والتمكين، على ما تنطوي عليه من مرونة. وبما أن المكاسب يمكن أن تكون ضعيفة وعرضة للزوال، والأجيال المستقبلية يجب أن تحظى بالمعاملة العادلة، من الضروري تركيز الجهود على ضمان استمرارية التنمية البشرية عبر الزمن، وهذا ما يُقصد بالاستدامة. وبما أن التنمية البشرية تعني إزالة الفوارق الهيكلية، يجب أن تكون منصفة. وبما أنّها تعني القدرة على ممارسة الخيارات الفردية، والمشاركة في الخيارات التي تتخذ على مستوى الأسرة والمجتمع والوطن، والتأثير فيها والاستفادة منها، يجب أن يكون هدفها التمكين.

ولا تغفل التنمية البشرية أهمية الحوار والنقاش، بحيث تبقى أهدافها موضوع بحث وجدل. والبشر أفراداً وجماعات هم الأساس في تحديد عملية التنمية، في إطار للتنمية البشرية يُطبّق على جميع البلدان فقيرة كانت أم غنية، وعلى جميع البشر. ومن الضروري وضع نموذج للقرن الجديد يتمتع بما يكفي من المرونة والقوة والحيوية.

تطوّر الرفاه: مسار متقلّب

من أهم مساهمات تقرير هذا العام التقييم المنهجي الذي يقدّمه لأداء عناصر التنمية البشرية على مدى أربعين عاماً. وهذا التقييم لفترة طويلة مضت، هو من أهم أهداف التقرير الصادر في الذكرى العشرين، إذ هو أوسع تحليل يتضمنه تقرير التنمية البشرية منذ صدوره، كما أنّه يأتي بأفكار جديدة هامة.

فعالم اليوم أفضل بكثير من عالم عام 1990، أو حتى عام 1970. وعلى مدى الأعوام العشرين الماضية، حقق كثيرون في مختلف أنحاء العالم تحسناً كبيراً في نواح هامة من حياتهم. فهم اليوم أكثر من أي وقت مضى، يتمتعون بصحة أفضل، ويملكون تحصيلاً علمياً أعلى، ويحظون بمزيد من الثروة، ويملكون مزيداً من القدرة على اختيار قادتهم ومساءلتهم. والشاهد على ذلك، هو دليل التنمية البشرية، الذي يضمّ معلومات عن متوسط العمر المتوقع، ومتوسط سنوات الدراسة، والدخل في قياس مركب مختصر. وقد ارتفع المتوسط العالمي لقيمة دليل التنمية البشرية بنسبة 18 في المائة منذ عام 1990 (و41 في المائة منذ عام 1970)، مبيّناً بذلك التحسن الكبير في متوسط العمر المتوقع، ومستوى الالتحاق بالمدارس، ومعدّل الإلمام بالقراءة والكتابة، ومستوى الدخل. غير أن هذا التحسّن لم يخلُ من التفاوت والتقلّب كما سنرى لاحقاً.

وقد استفادت من هذا التقدّم جميع البلدان تقريباً. فمن أصل 135 بلداً تكوّن العيّنة موضوع الدراسة خلال الفترة من 1970 إلى 2010، وتضمّ 92 في المائة من سكان العالم، تراجع دليل التنمية البشرية في ثلاثة بلدان فقط، هي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وزامبيا، وزمبابوي، عما كان عليه في عام 1970.

وبوجه عام، تمكّنت البلدان الفقيرة من اللحاق بركب البلدان الغنية من حيث دليل التنمية البشرية. وهذا التقارب يرسم صورة أكثر إشراقاً من الصورة التي تنم عنها اتجاهات الدخل حيث لا يزال التباين جلياً. غير أن التقدم لم يحدث في جميع البلدان بالسرعة نفسها، والفوارق لا تزال شاسعة. والبلدان التي شهدت أبطأ تقدّم هي بلدان جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، حيث انتشار فيروس نقص المناعة البشرية، وبلدان الاتحاد السوفييتي السابق، حيث ارتفاع معدلات وفيات الكبار.

أما البلدان التي حلّت في المرتبة الأولى من حيث التحسن في دليل التنمية البشرية فتشمل بلداناً حققت "معجزات" في نمو الدخل، مثل إندونيسيا وكوريا الجنوبية والصين. كما تشمل بلداناً أخرى مثل تونس وعُمان ونيبال حيث كان التقدم ملحوظاً في أبعاد التنمية البشرية غير المرتبطة بالدخل. ومن اللافت أن قائمة البلدان العشرة الأولى لا تقتصر على البلدان التي عُرفت بتفوق أدائها. وتحلّ إثيوبيا في المرتبة الحادية عشرة مع ثلاثة من بلدان جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى (بوتسوانا وبنن وبوركينا فاسو) في المراتب الخمس والعشرين الأولى.

وهكذا يعطي التقييم من منظور أوسع صورة مختلفة عن النجاح، لا تتطابق مع صورة لجنة سبنسي (Spence) المعنية بالنمو والتنمية. وهذا التقييم يبيّن أن التقدّم في الصحة والتعليم هو الذي يحرك النجاح في التنمية البشرية. والواقع أن سبعة بلدان دخلت قائمة البلدان العشرة الأولى بفضل جودة أدائها في قطاعي التعليم والصحة، وأحياناً من غير أن تحقق معدّلاً مرتفعاً في النمو.

ولم تحرز جميع البلدان التقدم بالسرعة نفسها، والفوارق لا تزال شاسعة. فعلى مدى الأعوام الأربعين الماضية، لم تتعدّ نسبة التحسن في دليل التنمية البشرية 20 في المائة في ربع البلدان، بينما تجاوزت نسبة التحسن الذي شهده ربع آخر 65 في المائة. وبعض هذه الفوارق تُعزى إلى اختلاف النقاط التي بدأ منها هذا التحسن. فأقل البلدان نمواً حققت تقدماً أكبر من البلدان المتقدمة في قطاعي التعليم والصحة. غير أن نصف الفوارق في أداء دليل التنمية البشرية هي فوارق لا يمكن تبريرها على أساس دليل التنمية البشرية في نقطة الابتداء. فالعديد من البلدان انطلقت من نقاط متقاربة نسبياً، لكن التقدم الذي حققته كان متبايناً، مما يشير إلى أن عوامل أخرى خاصة بكل بلد مثل السياسات والمؤسسات والعوامل الجغرافية، لعبت دوراً هاماً في تحديد مسار هذا التقدّم.

شهد القطاع الصحي تقدماً ما لبث أن تباطأ. وهذا التباطؤ في التقدم الإجمالي سببه انتكاسات كبيرة في 19 بلداً؛ في تسعة منها، ستة في منطقة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى وثلاثة في الاتحاد السوفييتي السابق، انخفض متوسط العمر المتوقع عند الولادة إلى أقل ما كان عليه في عام 1970. وسبب هذا التراجع هو انتشار فيروس نقص المناعة البشرية وارتفاع معدّل وفيات الكبار في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

أما التقدّم في التعليم فكان كبيراً وواسع النطاق، ويشير إلى تحسن في متوسط سنوات الدراسة، وكذلك في المساواة في الحصول على فرص التعليم بين الإناث والذكور. كما يشير هذا

من أهم ما يقدمه تقرير هذا العام التقييم المنهجي لأداء عناصر التنمية البشرية على مدى أربعين عاماً

التقدّم إلى تدخل الدولة الذي كثيراً ما يؤدي إلى زيادة عدد الملتحقين بالمدارس إن لم يؤدّ بالضرورة إلى تحسين نوعية التعليم.

أما التقدّم في الدخل فهو على قدر أكبر من التباين. وعلى الرغم من التحسّن الإجمالي، لا تقارب في الدخل، كما هو في التعليم والصحة. فالبلدان الغنية حققت في المتوسط نمواً أسرع من البلدان الفقيرة على مدى الأعوام الأربعين الماضية. والفجوة بين البلدان المتقدّمة والبلدان النامية لا تزال قائمة على هذا الصعيد، إذ تتربع مجموعة صغيرة من البلدان على رأس القائمة في توزيع الدخل، وقليلة هي البلدان التي بدأت فقيرة وخرجت من حالة الفقر لتنضم إلى مجموعة البلدان ذات الدخل المرتفع.

ولا شك في أن تقدماً كبيراً قد أُحرز. لكن التغيّرات التي توالت على مدى العقود القليلة الماضية لم تكن جميعها إيجابية. فبعض البلدان شهدت انتكاسات كبيرة، ولا سيما في الصحة، بدّدت في أعوام قليلة مكاسب استغرق تحقيقها عقوداً من الزمن. وكان النمو الاقتصادي على تباين شديد، سواء أكان في البلدان التي شهدت نمواً سريعاً أم في المجموعات التي استفادت من هذا النمو. والفجوات في التنمية البشرية في مختلف أنحاء العالم، لا تزال كبيرة رغم ما شهدته من تراجع.

تُظهر أبحاثنا ضعف علاقة الترابط بين النمو الاقتصادي والتحسّن في الصحة والتعليم في البلدان ذات المستوى المتوسط والمنخفض في التنمية البشرية

أنماط التنمية البشرية ومحركاتها

لقد ترافق التقدّم العالمي مع فوارق كبيرة بين البلدان. وهذا يشير إلى أن قوى واتجاهات عالمية وضعت في متناول جميع البلدان فرصاً للتقدّم على جميع مستويات التنمية، لكن مدى الاستفادة من هذه الفرص هو الذي اختلف بين بلد وآخر.

ومن النتائج المستغربة التي توصلت إليها أبحاث التنمية البشرية في الأعوام الأخيرة ويؤكد عليها هذا التقرير، ضعف الترابط بين النمو الاقتصادي والتحسّن في الصحة والتعليم. وتظهر أبحاثنا هذا الضعف، خصوصاً في المستويين المتوسط والمنخفض لدليل التنمية البشرية. ومقياس ذلك هو مدى التحسن في الوضع الصحي للبشر وفي مستوى تعليمهم. والترابط في المستويات اليوم والذي يتناقص مع غياب الترابط في التغيّرات عبر الزمن، ليس سوى مظهر من مظاهر الأنماط التي كانت سائدة في الماضي، وهو أن البلدان التي أصبحت غنية هي الوحيدة القادرة على تحمّل التكاليف المرتفعة للتقدّم في الصحة والتعليم. ولكن تطوّر التكنولوجيا وتغيّر الهياكل الاجتماعية اليوم يسمح للبلدان الفقيرة أيضاً بتحقيق مكاسب كبيرة.

وكان التدفق غير المسبوق للأفكار عبر البلدان في الآونة الأخيرة حول كل المواضيع من تكنولوجيات الحفاظ على الصحة والمثل السياسية وأنماط الإنتاج، مصدراً لتحوّلات كبيرة. وسمحت الابتكارات للبلدان بتحسين الصحة والتعليم بكلفة متدنية. وهذا ما يفسّر ضعف الترابط عبر الزمن بين الأبعاد المرتبطة بالدخل والأبعاد غير المرتبطة بالدخل في التنمية البشرية.

ويبقى الدخل والنمو عنصرين أساسيين في عملية التنمية. وأي تفكير بخلاف ذلك ليس سوى إغفال لأهمية الدخل في توسيع آفاق البشر. فالدخل ضروري لتمكين الإنسان من امتلاك الموارد اللازمة للحصول على الغذاء، والمسكن، والملبس، ولتوسيع خياراته في القيام بأنشطة قيّمة ومجزية، ولإفساح المجال لتمضية الوقت مع من يحبّ. وفي نمو الدخل دليل على سعة الفرص المتاحة للحصول على العمل اللائق، مع أن تلك ليست حال الواقع دائماً، والانكماش الاقتصادي كثيراً ما يسبب خسائر في فرص العمل تثير هواجس لدى الإنسان في مختلف أنحاء العالم. والدخل هو أيضاً مصدر للضرائب وغيرها من العائدات التي تحتاج إليها الحكومات لتقديم الخدمات وتنفيذ مشاريع إعادة التوزيع. وهكذا يبقى نمو الدخل من الأولويات التي تُحدّد على صعيد السياسة العامة على أن يشمل الجميع.

ولا تنكر نتائج أبحاثنا أهمية ارتفاع الدخل في تعزيز قدرة الفقراء على الحصول على الخدمات الاجتماعية، وهذا ما تؤكده وفرة الأدلّة على صعيد الاقتصاد الكلي. فعلاقة الترابط بين المكانة الاقتصادية والاجتماعية والوضع الصحي كثيراً ما تنمّ عن ميزة يتمتع بها الأثرياء نسبة إلى الفقراء في الحصول على الخدمات الصحية. غير أن التحليل الوارد في هذا التقرير يلقي ظلالاً من الشك حول ما إذا كان نمو الدخل الشامل لجميع القطاعات يكفي لتعزيز خدمات الصحة والتعليم في البلدان حيث دليل التنمية البشرية منخفض أو متوسط. ولعلّ في هذا الخبر ما يسرّ لأن النمو المطّرد يبقى في الكثير من الأحيان هدفاً بعيد المنال.

وتؤكد نتائج البحث بالاستناد إلى بيانات وتحليلات جديدة على حقيقتين ركّز عليهما تقرير التنمية البشرية منذ البداية: التنمية البشرية تختلف عن النمو الاقتصادي، وتحقيق إنجازات كبيرة

في التنمية البشرية ممكن حتى ولو تعذر النمو الاقتصادي السريع. وقد أشارت التقارير السابقة إلى مقاطعة كيرالا في الهند، وبلدان مثل سري لانكا، وكوستاريكا، وكوبا إذ تمكنت من تحقيق مستوى من التنمية البشرية فاق مستوى بلدان أخرى تعادلها في الدخل. وقد أمكن تحقيق هذه الإنجازات بالفصل بين نمو الدخل والأبعاد الأخرى للتنمية البشرية وتقييم التقدّم فيها.

دور المؤسسات

تختلف السياسات والإصلاحات المؤاتية للتقدّم باختلاف ظروف المؤسسات وتتوقف على القيود الهيكلية والسياسية. وكثيراً ما أخفقت محاولات تعميم الحلول السياسية والمؤسسية على بلدان تختلف فيها الظروف وتتنوع، لأن السياسات يجب أن تنطلق من الظروف المؤسسية القائمة كي تأتي بالتغيير المنشود. فالتحرير الاقتصادي في الهند مثلاً، سعى إلى تخفيف القيود عن بيئة تغلب فيها المشاريع العائلية، وذلك برفع الضوابط وإفساح المجال للمنافسة. ومع أهمية دور المؤسسات في التأثير على التنمية البشرية، تبقى كيفية تفاعلها مع السياق المحلي موضوعاً يستحق مزيداً من البحث.

ومن الجوانب الهامة الأخرى كيفية تنظيم العلاقة بين السوق والدولة. فالحكومات حاولت بطرق مختلفة، تحقيق نوع من التوازن بين الحاجة إلى الأسواق في توليد الدخل وتعزيز النشاط الاقتصادي، وضرورة معالجة المواضع التي أخفقت فيها هذه الأسواق. فالأسواق قد تكون ضرورية لتحريك النمو المطّرد ولكنها لا تحقق التقدّم تلقائياً في أبعاد أخرى من التنمية البشرية. والتنمية التي تتسم بكثرة الاعتماد على النمو الاقتصادي، نادراً ما تحقق الاستدامة، أي أن اقتصاد السوق ضروري ولكنه ليس كافياً.

وهذه الكلمات تذكّر بما قاله كارل بولاني (Karl Polanyi) منذ أكثر من 60 عاماً، في طرحه الشيق لأسطورة السوق الذاتية الضوابط، أي فكرة وجود السوق في فراغ سياسي ومؤسّسي. والأسواق لا تنجح عموماً في تأمين الخدمات العامة، مثل الأمن والاستقرار والصحة والتعليم. فالشركات التي تنتج سلعاً رخيصة بالاعتماد على كثافة الأيدي العاملة وتستغل الموارد الطبيعية قد لا يهمّها مستوى التحصيل العلمي للقوى العاملة، ولا صحة العاملين فيها إذا توفرت أعداد كبيرة من الأيدي العاملة. وبدون إجراءات تتخذها الهيئات الاجتماعية أو الدولة لاستكمال عمل السوق، تبقى السوق قاصرة عن ضمان الاستدامة البيئية، إذ تسهم في الظروف المؤدية إلى التدهور البيئي، مثل الكوارث الناجمة عن فيضانات الوحول في جافا وانسكابات النفط في خليج مكسيكو.

وفرض الضوابط يتطلب دولة قادرة والتزاماً سياسياً، لكن هذه القدرة غير متوفرة في معظم الأحيان. فقد حاولت بعض حكومات البلدان النامية اقتباس الإجراءات التي تصلح في دولة حديثة متقدمة من غير أن تكون لديها الموارد ولا القدرات اللازمة لتنفيذ تلك الإجراءات. فعلى سبيل المثال، أخفقت الإجراءات التي اتخذتها الدولة للاستعاضة عن الواردات في الكثير من بلدان أمريكا اللاتينية، عندما حاولت تلك البلدان اعتماد سياسة صناعية وطنية. أما في شرق آسيا فكانت العبرة في نجاح الدولة القادرة والقوية في تحريك التنمية ونمو السوق. فما يصلح ويكون ممكناً في سياق معين قد لا يصلح في سياق آخر. وفي ظروف عديدة، أبدت منظمات المجتمع المدني قدرة على كبح جموح الدولة والسوق معاً، مع أن سعي الحكومات إلى ضبط حركات المعارضة يمكن أن يقيّد نشاط المجتمع المدني.

ويمكن أن تكون الديناميات فعالة وإيجابية عندما تتوصّل البلدان إلى مؤسسات شاملة على مستوى السوق ومؤسسات شاملة على مستوى السياسة العامة. لكن هذه الحالة نادرة وصعبة. والنظام الرأسمالي الذي تسيطر عليه القلة قد لا يدوم طويلاً، إما لأنه يحاصر طاقات الابتكار في مرافق الإنتاج، كما حدث في حالة إخفاق نظام الاستعاضة عن الواردات في بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، أو لأن التقدم المادي يعزّز تطلّعات الأفراد، ويعرّض تحكم القلة بالنفوذ للخطر، كما يحدث في إندونيسيا والبرازيل وكوريا الجنوبية منذ التسعينات.

كثيراً ما تخفق محاولات تعميم الحلول السياسية على بلدان تختلف فيها الظروف وتتنوع لأن السياسات يجب أن تنطلق من الظروف المؤسسية المحلية كي تأتي بالتغيير المنشود

الخير لا يأتي كلّه دفعة واحدة

لا تقتصر التنمية البشرية على الصحة والتعليم والدخل فقط، بل تشمل مشاركة البشر في رسم ملامح التنمية، والإنصاف، والاستدامة، ومقوّمات الحرية التي يتمتعون بها لعيش الحياة التي ينشدونها. وإذا افترضنا أن هذه المفاهيم موضع إجماع، فلا إجماع حول ما يتطلبه تحقيقها، ولا حول طريقة قياسها. ولكن غياب المقاييس الكمية لا يبرر إهمال هذه المفاهيم ولا إغفالها.

وعندما تحرز البلدان تقدّماً في دليل التنمية البشرية، فلا يشمل هذا التقدم بالضرورة جميع الأبعاد بالمعنى الأوسع للتنمية. ويمكن أن يحلّ أي بلد في مرتبة مرتفعة حسب دليل التنمية البشرية، ويبقى دون استيفاء مقوّمات الاستدامة والديمقراطية والمساواة. وكذلك يمكن أن يحلّ أيّ بلد في مرتبة منخفضة حسب دليل التنمية البشرية، ويستوفي جزءاً من مقوّمات الاستدامة والديمقراطية والمساواة. وتطرح هذه الأنماط تحديات كبيرة حيال كيفية التفكير في التنمية البشرية، ومقاييسها، والسياسات الآيلة إلى تحسين نتائجها وعملياتها.

وما من نمط ثابت يربط دليل التنمية البشرية بالأبعاد الأخرى للتنمية البشرية كالتمكين أو الاستدامة. أما عدم المساواة فهو استثناء من هذه القاعدة، إذ يرتبط ارتباطاً سلبياً بقيمة دليل التنمية البشرية، لكن هذه العلاقة لا تخلو من الفوارق الكبيرة. وغياب الرابط بين دليل التنمية البشرية والأبعاد الأخرى يُلاحظ في عدد كبير من البلدان التي تسجل مستويات مرتفعة حسب دليل التنمية البشرية وأداء منخفضاً على مستوى المتغيّرات الأخرى: فربع البلدان يحلّ في مرتبة مرتفعة حسب دليل التنمية البشرية وفي مرتبة منخفضة من حيث الاستدامة، كما تلاحظ فوارق مماثلة ولو أقل حدة على صعيد الحريات السياسية.

ومن الاتجاهات التي أدت إلى التمكين الزيادة الكبيرة في معدّلات الإلمام بالقراءة والكتابة والتحصيل العلمي في الكثير من أنحاء العالم، مما عزز قدرات البشر على اتخاذ قرارات واعية وعلى مساءلة الحكومات. واتسع نطاق التمكين ومختلف أشكاله بواسطة التطورات التكنولوجية والمؤسسية، ولا سيما انتشار الهاتف النقّال، والتلفزيون عبر الأقمار الصناعية، واستخدام الإنترنت، الذي أدّى إلى توفر المعلومات، وزيادة إمكانية التعبير عن الرأي للكثيرين.

وازدادت حصة الأنظمة الديمقراطية في العالم من أقل من ثلث البلدان في عام 1970، إلى نصف البلدان في أواسط التسعينات، إلى أكثر من ثلاثة أخماس في عام 2008. وظهرت أشكال مهجنة من التنظيم السياسي. ومع أن التغيّرات الحقيقية في العمل السياسي وسلامة سير هذا العمل تتفاوت بين بلد وآخر، والكثير من الأنظمة الديمقراطية لا تزال واهنة وهشة، يُلاحظ أن عملية صنع السياسة العامة تأخذ اليوم أكثر من أي وقت مضى بآراء المواطنين وشواغلهم، وأنّ الممارسات الديمقراطية المحلية في تحسن. وقد أدّى النضال السياسي إلى تغيير حقيقي في الكثير من البلدان، مما وسّع نطاق تمثيل الفئات التي كانت مهمشة في الماضي، كالنساء، والفقراء، والسكان الأصليين، واللاجئين، والأقليّات الجنسية.

غير أن المتوسطات لا تعطي فكرة دقيقة عن الواقع. فمنذ الثمانينات، يفوق عدد البلدان التي شهدت مزيداً من التفاوت في الدخل تلك التي سجلت تراجعاً في هذا التفاوت. ومقابل كل بلد حقق تحسّناً على صعيد عدم المساواة على مدى الأعوام الثلاثين الماضية، سُجّل تراجع في أكثر من بلدين، ولا سيما في البلدان التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفييتي السابق. وتسجل غالبية بلدان شرق آسيا والمحيط الهادئ مستوى من عدم المساواة في الدخل اليوم يفوق ما شهدته منذ عقود مضت. أما بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، فبعد أن كانت لفترة طويلة المنطقة التي تسجل أكبر تباين في توزيع الدخل والأصول، شهدت في الآونة الأخيرة تحسناً كبيراً أدى إلى زيادة الإنفاق على المرافق الاجتماعية واعتماد سياسات اجتماعية محدّدة الأهداف.

وجاءت الأعوام الأخيرة لتكشف هشاشة إنجازاتنا، وخير شاهد على ذلك أزمة مالية عاصفة لم يشهد العالم مثيلاً لها منذ عقود، جردت 34 مليون شخص من وظائفهم، وأسقطت 64 مليون آخرين دون خط الفقر، فدفعت بهم إلى العيش على 1.25 دولار في اليوم، وخطر الركود لا يزال مخيماً، والتعافي التام من هذه الأزمة قد يستغرق أعواماً.

ولعلّ التحدي الأكبر في المحافظة على التقدّم في التنمية البشرية هو عدم استدامة أنماط الإنتاج والاستهلاك. ولتحقيق الاستدامة في التنمية البشرية، لا بدّ من الفصل بين النمو الاقتصادي وانبعاثات غاز الاحتباس الحراري. فقد بدأت بعض البلدان المتقدمة التخفيف من الآثار الضارة لهذه الانبعاثات عن طريق إعادة التدوير، والاستثمار في النقل العام والبنية التحتية. غير أن هذا التوجه يشكل عقبة كبيرة أمام غالبية البلدان النامية، نظراً إلى ارتفاع تكاليف الطاقة النظيفة وقلة توفرها.

عندما تحرز البلدان تقدماً في دليل التنمية البشرية، لا يشمل هذا التقدم بالضرورة جميع الأبعاد بالمعنى الأوسع للتنمية. ويمكن أن يحل أي بلد في مرتبة مرتفعة حسب دليل التنمية البشرية، ويبقى دون استيفاء مقومات الاستدامة والديمقراطية والمساواة

مقاييس جديدة لواقع متغير

كان تطوير عملية القياس دائماً ركيزة أساسية في نهج التنمية البشرية. لكن هذا القياس لم يكن يوماً لمجرد القياس. فدليل التنمية البشرية أفسح المجال أمام نهج جديد في التفكير حول التقدم، وذلك بإطلاق فكرة بسيطة ومقنعة في آن، وهي أن

التنمية البشرية هي أكثر بكثير من الدخل. وعلى مدى الأعوام الماضية اعتمد تقرير التنمية البشرية مقاييس جديدة لتقييم التقدّم في تخفيف حدة الفقر وتمكين المرأة، لكن عدم توفر البيانات الموثوقة كان عائقاً أمام تطبيق هذه المقاييس.

وفي هذا العام، اعتمد التقرير أدلة جديدة لقياس نواحٍ في توزيع الرفاه، تتعلّق بعدم المساواة، والفوارق بين الجنسين، والفقر. وهذه الأدلة تعبّر عن تطوّر طرائق القياس والتحسّن في توفر البيانات. كما يقدّم التقرير دليل التنمية البشرية، بأبعاده الثلاثة، أي الصحة والتعليم والدخل، في صيغة منقحة استفادت من الانتقادات البناءة، ووُضعت باستخدام مؤشرات أكثر ملاءمة لقياس التقدّم في المستقبل.

اعتمد التقرير أدلة جديدة لقياس نواح في توزيع الرفاه، تتعلق بعدم المساواة، والفوارق بين الجنسين، والفقر. وهذه الأدلة هي نتيجة لتطور طرائق القياس والتحسّن في توفر البيانات

وتعديل دليل التنمية البشرية بعامل عدم المساواة، يوضح عدم المساواة في كل بُعد من الأبعاد التي يشملها الدليل الأصلي ويخدم هدفاً أشار إليه التقرير لأول مرة في عام 1990. وهذا التقرير يقدم دليل التنمية البشرية معدّلاً بعامل عدم المساواة، كمقياس لمستوى تنمية البشر في مجتمعات تشهد حالات من عدم المساواة. فحيث تسود المساواة التامة، تتساوى قيمة دليل التنمية البشرية مع قيمة الدليل المعدل بعامل عدم المساواة. ودليل التنمية البشرية لشخص متوسط في أي مجتمع يكون أقل من مجموع دليل التنمية البشرية عندما يكون هناك عدم مساواة في توزيع الصحة والتعليم والدخل؛ وكلما انخفض دليل التنمية البشرية المعدّل بعامل عدم المساواة (وكبر الفارق بينه وبين دليل التنمية البشرية)، يكون مستوى عدم المساواة مرتفعاً. ويُطبّق هذا المقياس في التقرير على 139 بلداً. وفيما يلي بعض نتائج تطبيق هذا المقياس:

- يبلغ متوسط الفارق في دليل التنمية البشرية بسبب عدم المساواة 22 في المائة، فدليل التنمية البشرية العالمي البالغ 0.62 في المائة في عام 2010 يهبط إلى 0.49 في المائة إذا ما عُدّل بعامل عدم المساواة. وهذا الانخفاض يعادل هبوطاً من الفئة المرتفعة حسب دليل التنمية البشرية إلى الفئة المتوسطة. ويتراوح الفارق بين دليل التنمية البشرية والدليل المعدّل بين 6 في المائة في الجمهورية التشيكية، و45 في المائة في موزامبيق، حيث يتجاوز معدّل الخسارة في قيمة الدليل 10 في المائة في أربعة أخماس البلدان و25 في المائة في خُمسيها.
- يرتفع مستوى عدم المساواة في بُعد أو أكثر في البلدان التي تسجل مستوى منخفضاً في التنمية البشرية، وكذلك تكبر الخسائر في التنمية البشرية. وتبلغ نسبة الخسارة على مستوى البلدان 44 في المائة في ناميبيا، و42 في المائة في جمهورية أفريقيا الوسطى، و41 في المائة في هايتي بسبب عدم المساواة في أكثر من بُعد من الأبعاد الثلاثة.
- تعاني بلدان جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى من أكبر الفوارق على صعيد دليل التنمية البشرية بسبب تفاقم عدم المساواة في الأبعاد الثلاثة. وفي مناطق أخرى تُعزى الفوارق في الدليل إلى عدم المساواة في بُعد واحد مثل الصحة في جنوب آسيا.

مقياس جديد للفوارق بين الجنسين: أوجه الحرمان التي تعاني منها المرأة والفتاة هي مصدر رئيسي من مصادر عدم المساواة. وكثيراً ما تعاني المرأة من تمييز في الصحة والتعليم وسوق العمل، يحدّ من حريتها. ويقدّم هذا التقرير مقياساً جديداً لعدم المساواة يستند إلى الإطار نفسه لدليل التنمية البشرية ودليل التنمية البشرية المعدّل بعامل عدم المساواة، والهدف منه هو توضيح الفوارق في توزيع إنجازات التنمية البشرية بين المرأة والرجل. ويُظهر دليل الفوارق بين الجنسين ما يلي:

- تختلف الفوارق بين الجنسين اختلافاً كبيراً بين بلد وآخر، ويتراوح الفارق في قيمة الدليل بين 17 و85 في المائة (إذ لا يقارن مباشرة بمجموع الفوارق الناجمة عن عدم المساواة نظراً إلى استخدام متغيرات مختلفة). وقد حلّت هولندا، حيث بلغ الفارق 17 في المائة، على رأس قائمة البلدان من حيث المساواة بين الجنسين، تليها الدانمرك والسويد وسويسرا.
- البلدان التي تشهد توزيعاً متفاوتاً في التنمية البشرية تشهد أيضاً ارتفاعاً في الفوارق بين المرأة والرجل، والبلدان التي تشهد ارتفاعاً في مستوى الفوارق بين الجنسين تشهد أيضاً تفاوتاً في توزيع التنمية البشرية. ومن البلدان التي تسجل أداء سيئاً على المستويين جمهورية أفريقيا الوسطى وموزامبيق وهايتي.

مقياس الفقر المتعدّد الأبعاد: الفقر هو ظاهرة متعددة الأبعاد شأنه شأن التنمية، لكن هذا الطابع المتعدد قد حُجب في الماضي بأرقام عامة. ويعتمد تقرير هذا العام دليل الفقر المتعدد الأبعاد،

الذي يكمّل المقاييس المرتكزة على المال بمقاييس أخرى تقيس مختلف أوجه الحرمان وتداخلها. ويحدّد هذا الدليل أوجه الحرمان في الأبعاد الثلاثة نفسها التي يشملها دليل التنمية البشرية، ويظهر عدد الأشخاص الفقراء الذين يعانون (من أي وجه من أوجه الحرمان)، كما يُظهر عدد أوجه الحرمان التي تعيشها أسرة معيشية فقيرة. ويمكن تجزئة هذا الدليل حسب المناطق والفئات الإثنية، أو حسب التجمّعات الأخرى، وكذلك حسب الأبعاد، بحيث يكون أداة مرنة في صنع السياسة العامة. ويظهر هذا الدليل ما يلي:

- يعيش 1.75 مليار شخص من 104 بلدان يغطيها دليل الفقر المتعدد الأبعاد، أي ثلث سكان هذه البلدان، في فقر متعدد الأبعاد، حيث 30 في المائة من المؤشرات على الأقل يدلّ على حرمان شديد في الصحة أو التعليم أو مستوى المعيشة. وهذا يتجاوز ما تشير إليه التقديرات بأن 1.44 مليار شخص في تلك البلدان يعيشون على 1.25 دولار في اليوم أو أقل (مع أنها دون النسبة التي تعيش على دولارين أو أقل). وتختلف أنماط الحرمان عن أنماط فقر الدخل في أوجه هامة. ففي العديد من البلدان، منها إثيوبيا وغواتيمالا، يُلاحظ أن عدد السكان الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد يفوق عدد أولئك الذين يعانون من فقر الدخل. وتتجاوز نسبة السكان الذين يعانون من فقر الدخل نسبة السكان الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد في نحو ربع البلدان التي تتوفر عنها تقديرات حول المؤشرين، ومن هذه البلدان أوزبكستان وتنزانيا والصين.
- تشهد بلدان جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى أعلى معدّل انتشار للفقر المتعدد الأبعاد، حيث يتراوح بين حد أدنى قدره 3 في المائة في جنوب أفريقيا وحد أقصى قدره 93 في المائة في النيجر. ويتراوح متوسط معدّل الحرمان بين 45 في المائة في سوازيلند والغابون وليسوتو، و69 في المائة في النيجر. ومع ذلك يعيش نصف سكان العالم الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد في جنوب آسيا (844 مليون نسمة) وأكثر من الربع في أفريقيا (458 مليون نسمة).

* * *

وتقدم هذه المقاييس الجديدة نتائج وأفكاراً جديدة يمكن أن يُسترشد بها في عملية مناقشة السياسة العامة وتصميمها. فعندما تكون الفوارق في دليل التنمية البشرية كبيرة نتيجة لعدم المساواة، هذا يعني أن المجتمع يمكن أن يحقق الكثير إذ ما ركز جهوده على إصلاحات تسهم في التقدّم نحو تحقيق الإنصاف. وعندما يلتقي ارتفاع دليل الفقر المتعدد الأبعاد مع انخفاض فقر الدخل، فهذا يعني أن المجتمع يمكن أن يحقق الكثير إذا ما ركز على تحسين تقديم الخدمات العامة الأساسية. وهذه المقاييس تفتح مجالات جديدة للبحث، تسمح بالتطرق إلى مسائل دقيقة وحساسة: أي من البلدان نجحت في الحد من عدم المساواة في التنمية البشرية؟ هل التقدّم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين سبب لانتشار التنمية على نطاق واسع أو نتيجة له؟ هل يسهم الحد من فقر الدخل في تراجع الفقر المتعدد الأبعاد أو في تفاقمه؟

تقدم هذه المقاييس الجديدة نتائج وأفكاراً جديدة يمكن أن يُسترشد بها في عملية مناقشة السياسة العامة وتصميمها

التنمية البشرية في المستقبل

ماذا عن مستقبل برنامج السياسة العامة على الصعيدين الوطني والدولي؟ في الوضع الحالي ما يشجع، وفيه أيضاً ما يدعو إلى الحذر. التقدّم ممكن حتى بدون موارد ضخمة، وتحسين حياة الإنسان لا يتطلب أكثر من الوسائل المتوفرة لمعظم البلدان. إلاّ أن النجاح غير مضمون، ومسار تعزيز التنمية البشرية يختلف بين بلد وآخر وفقاً للظروف التاريخية والسياسية والمؤسسية.

فما كُتب وقيل عن التنمية البشرية ركز على وصفات موحّدة يمكن تطبيقها على مجموعة كبيرة من البلدان. غير أن الثغرات التي ينطوي عليها هذا المشروع الفكري باتت الآن واضحة، لا خلاف يذكر عليها. وفي ذلك دليل على ضرورة الإقرار بفرادة البلدان والمجتمعات وخصوصيتها، ضمن المبادئ الأساسية التي يمكن أن تسترشد بها عملية وضع الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية في ظروف مختلفة. ومن تقرير عالمي كهذا التقرير، يستطيع المرء أن يستخلص عبراً عامة، وأن يمضي في البحث، وتحليل برنامج السياسة العامة، وتوسيع المناقشة، لتتفرّع في مجالات مكمّلة للفكرة العامة.

وإذا كان نهج "الحل الواحد لجميع المشاكل" نهجاً غير صالح، كيف يمكننا توجيه عملية صنع السياسات؟ فالسياسات تُصمّم وتُنفّذ كلّ يوم في مختلف أنحاء العالم، والمعنيون يلتمسون المشورة والمساعدة من المؤسسات المعنية بالتنمية والباحثين المتخصصين. وفيما يلي بعض الأفكار الأساسية:

- التفكير في المبادئ أولاً: السؤال عما إذا كانت سياسة معيّنة تصلح للتنمية البشرية ليس النهج الأمثل، لأن سياسات عديدة تصلح في بعض الظروف ولا تصلح في ظروف أخرى. علينا أن نسأل ما هي المبادئ التي يمكن على أساسها تقييم السياسات المختلفة. ومن الأمثلة على ذلك مراعاة الإنصاف والفقر في السياسة العامة، ودور المؤسسات في معالجة الصراعات وتسوية النزاعات. وتختلف كيفية تطبيق هذه المبادئ في سياسات محدّدة باختلاف الظروف المؤسسية والهيكلية والسياسية.

- مراعاة خصوصية الواقع: قدرة الدولة والقيود المؤسسية هي من الأمثلة التي تدلّ على أهمية مراعاة خصوصية الواقع. ومن الأسباب المعروفة للإخفاق افتراض وجود الدولة القوية أو الجهاز التنظيمي الفعال، أو افتراض إمكانية زرعه أو إنشائه. والسياسات الوطنية تهمل النطاق الأوسع للاقتصاد السياسي، مع أن هذا ليس من صالحها، ولا يمكن لأي سياسة أن تكون وثيقة الصلة بالواقع ما لم ينطلق تصميمها من فهم الوقائع المؤسسية الفعلية.

- إحداث تحوّل في السياسات العالمية: مواجهة التحديات العديدة، مثل الهجرة الدولية، ووضع قواعد منصفة وفعالة للاستثمار، والتصدّي للمخاطر التي تهدد العالم، مثل تغيّر المناخ، هي مهمة تتجاوز قدرة الدول منفردة. فهذه قضايا تتطلب قيام نظام عالمي يعزز المساءلة الديمقراطية والشفافية، ويضمّ أقل البلدان نمواً، ويسعى إلى تهيئة بيئة اقتصادية عالمية مستقرة ومستدامة.

وفي الصدى الذي أحدثه تقرير التنمية البشرية دليل على أن الفكر الذي تقوم عليه السياسة العامة يمكن أن يسترشد ويستنير ببحث معمّق يتناول الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية. ومن عناصر هذا التقليد برنامج من البحث والتحليل المكثف. ويظهر هذا التقرير كيفية العمل على المضي بهذا البرنامج من خلال تحسين تحليل البيانات والاتجاهات. ويبقى أمامنا الكثير من العمل، بدءاً بالتركيز على ثلاث أولويات هي: تحسين تحليل البيانات لتوجيه المناقشات، وإيجاد بديل عن النُّهُج التقليدية لدراسة التنمية، والتعمّق في فهم قضايا عدم المساواة، والتمكين، والاستدامة والتعرض للمخاطر.

ولا بد من إعادة نظر جذرية في اقتصاد النمو وعلاقته بالتنمية. وكثيرة هي الأدبيات النظرية والتجريبية التي تكاد تساوي بين النمو الاقتصادي والتنمية. وتقوم هذه النماذج على افتراض أن البشر لا يهتمون إلا بالاستهلاك، ويكاد تطبيقها العملي يركز حصراً على دور السياسات والمؤسسات في النمو الاقتصادي. غير أن أساس نهج التنمية البشرية ينطلق من عكس ذلك، إذ يؤكد أن الرفاه ليس بالمال فحسب: إنه بالإمكانات التي تتيح للبشر أن يعيشوا حياتهم بالطريقة التي يختارونها وينشدونها. من هنا دعوتنا إلى اقتصاد جديد، اقتصاد للتنمية البشرية يكون أساساً صلباً لتعزيز الرفاه البشري والنمو، ولتقييم السياسات والالتزام بتنفيذها وفقاً لما تحققه من تقدم في التنمية البشرية في الأجلين القصير والطويل.

فالتقدّم البشري حسب كلمات مارتين لوثر كينغ "ليس تلقائياً ولا حتمياً، بل هو ثمرة جهد لا يهدأ، وسعي لا يستكين، ومن غير هذا العمل الدؤوب يصبح الوقت نفسه ملاذاً لقوى الركود الاجتماعي". وفكرة التنمية البشرية هي تجسيد لهذه الجهود، وهي فكرة مجموعة ملتزمة من المفكرين والممارسين المقتنعين بضرورة تغيير طريقة التفكير في تقدّم المجتمعات.

غير أن تحقيق برنامج التنمية البشرية يتطلب المضي إلى أبعد من ذلك. فالتنمية التي محورها الإنسان، لا تتحقق بالعمل الفكري فقط، بل تعني بناء التقدّم على أسس منصفة وشاملة، تعني تمكين الناس من المشاركة الفعالة في التغيير، تعني ضمان تحقيق الإنجازات من غير المساس بحقوق الأجيال الآتية. ومواجهة التحديات ليست أمراً ممكناً فحسب، بل هي ضرورة، وضرورة ملحّة اليوم أكثر من أي وقت مضى.

التنمية التي محورها الإنسان، لا تتحقق بالعمل الفكري فقط، بل تعني بناء التقدم على أسس منصفة وشاملة، تعني تمكين الناس من المشاركة الفعالة في التغيير، تعني ضمان تحقيق الإنجازات من غير المساس بحقوق الأجيال الآتية